تمثلت في زيادة الاضطهاد والقمع الممارسين ضد السكان العرب في المناطق المحتلة (١٩٦٧)، وانتقلت تلك الممارسات إلى الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، عبر سلسلة من القوانين العنصرية ضد العرب، ابتداء من قانون مصادرة أراضي العرب في النقب، مرورا بتعديل قانون منع الإرهاب، وتعديل قانون الجمعيات العثماني، وانتهاء بقانون الجنسية الجديد الذي يحمل في طياته نوايا خبيثة لطرد العرب من وطنهم وأرضهم إلى خارج الحدود.

وعلى ضوء ذلك، لم يكن من المستغرب أن تصدر وثيقة السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وقرارات اجتماع شفا عمرو التي أعقبتها في ١٩٨٠/٩/٦، وهي تربط أسباب هذا التحرك، وصدور الوثيقة، بالأحداث السياسية المتعلقة بكل جوانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. وإن قراءة سريعة لبعض فقرات وثيقة حزيران (يونيو)، تظهر حقيقة التحول الذي جرى للعرب في اسرائيل وطبيعة الاولويّات التي أصبحت تتحكم بمسيرة النضال لديهم. تقول الوثيقة مصدرة أسباب صدورها: «نحن الموقعين أدناه، ممثلي أوسع أوساط الرأي العام العربي في إسرائيل، نرى لزاما علينا أن نعلن – بهذا البيان – عن القلق الشديد الذي يسود المجتمع العربي في اسرائيل في هذه الأيام، جراء التدهور الخطير في الوضع في المناطق المحتلة وانعكاساته على الوضع داخل إسرائيل...» وتضيف: «إن الدوائر الحاكمة في إسرائيل، في سعيها المحموم لفرض الادارة الذاتية، ولتخلين الاحتلال، ولتوسيع الاستيطان، ولدوس حقوق الشعب العربي الفلسطيني الفادلة، تلجأ إلى تشديد وطأة «اليد الحديدية» في المناطق المحتلة، حتى ارتكاب جرائم العقوبات الجماعية المحظورة دوليا وإنسانيا. وهذا بدوره يقود إلى المزيد من المقاومة المشروعة للاحتلال وإلى تعميق وتوسيع حلقة الدم المفرغة، حتى لا تبقي ولا تذر...

«فطرد الشخصيات الفلسطينية الوطنية من المناطق المحتلة، وجرائم الاعتداء على حياة رؤساء البلديات – بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل – والاعتداء على المؤسسات التعليمية والهيئات المنتخبة، والارهاب الدموي الأسود ضد أهالي الخليل وغيرهم، كل ذلك يثير أشد القلق، وأشد السخط والاستنكار...»[٢٦].

وربطت الوثيقة، بعد ذلك، بين هذا الذي يجري في المناطق المحتلة، وبين وضع العرب في إسرائيل. لأن استمرار هذا التدهور، يؤثر «تأثيرا مباشرا، على حياة ومستقبل المواطنين العرب في إسرائيل، ضحية الاضطهاد القومي والقهر العنصري»[٢٧]. واستطردت الوثيقة مؤكدة حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بقولها: «...نحن أهل هذه البلاد، ولا وطن لنا غير هذا الوطن. ويكفي أن نذكّر حكام إسرائيل أنهم حين وافقوا على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بموجب قرارات الأمم المتحدة في ١٩٤٧، كانوا يعلمون أن عدد العرب في إطار هذه الدولة مساوٍ تقريبا، لعدد اليهود. وحتى حين نجحت